الدراسات
اللغوية والأدبية

الاكتفاءُ مفهومه وأبعاده المعرفيَّة

الاستاذ المساعد الدكتور
ضرغام علي محسن
جامعة الكوفة- كلية التربية الأساسيَّة

المدرس المساعد
حسين عبد العبَّاس عسر
وزارة التربية - المديرية العالمة لتربية النجف

الاكتفاءُ مفهومه وأبعاده المعرفيَّة

Sufficiency is its concept and cognitive dimensions

الاستاذ المساعد الدكتور
ضرغام علي محسن
جامعة الكوفة ـ كلية التربية الأساسيَّة

المدرس المساعد
حسين عبد العبَّاس عسر
وزارة التربية ـ المديرية العالمة لتربية النجف

Asst. Prof. Dr. Dhergham Ali Muhsin
University of Kufa / College of Basic Education

Hussain Abdul-Abbas Osur
Directorate of education in Najaf
alteab.iraq@gmail.com

المُلخَّص

ظاهرة الاكتفاء هي الاقتصار على الملفوظ دون الحاجةِ إلى التَّأويل والتَّقدير لظهور المعنى وتمامه بالسِّياق والقرآئن، ولا يُشترط فيه تمام الأركان النَّاشيء من التزام أهل التَّأويل والتَّقدير بنظريَّة العامل أو الإسناد.

الكلمات المفتاحيَّة: الاكتفاء ، التَّأويل ، التَّقدير، الاقتصار.

Abstract

The phenomenon of sufficiency is to limit itself to the uttered without the need for interpretation and appreciation for the emergence of the meaning and its completeness with context and evidence, and it does not require the completion of the pillars arising from the adherence of the people of Interpretation and appreciation to the theory of the factor or the chain of transmission.

Key words : the sufficiency , the interpretation , the appreciation , the confinement .

توطئة:

سيتناول البحث الاكتفاء في اللغة والاصطلاح ثم الاكتفاء عند القُدماء، وبيان اللغة المدروسةِ عند النُّحاة الأوائل في تقعيدهم للنحو العربي وبيان أنَّ الاكتفاء إنَّما يقعُ في النحو العلمي، وفرقه عن النّحو التَّعليمي، وبيان الفرق بين تقدير الإعراب الذي لا يرتضيه من قال بالاكتفاء لفساد المعنى لأنَّه خلاف مُراد المُتكلِّم، وتفسير المعنى.

أولًا: الاكتفاءُ لُغةً واصطلاحًا :

١ – الاكتفاءُ لُغةً: لابُدَّ مِنْ فهمِ معنى (الاكتفاء) لغةً؛ لأنَّهُ يمثِّلُ المعنى العام لمفهومِ ما نُريدُ دراستَهُ:

الاكتفاءُ مصدرٌ للفعلِ {اكتفى}، الثُّلاثي المزيدِ بحرفين، أولُهما همزةُ الوصلِ في أولِهِ والثاني التاءُ بينَ فائِه وعينِهِ، والمجرَّدُ مِنْهُ {الكافُ، والفاءُ، والحرفُ المُعتلِّ}: وهذه الحروفُ الثلاثةُ أصْلٌ تدلُّ على معانٍ عدَّة:

أ – المعنى الأول: بمعنى {حَسْب} إذ أورَدَ هذا المعنى لـ{كفى} الخليلُ بنُ أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) بقولِهِ:((كَفَى يَكْفِي كِفايةً، إذا قامَ بالأمرِ، واستكفيتُهُ أمراً فكفانِيه، وكفاكَ هذا، أي: حسْبُكَ))[١]، وكذلك ذكرَ الخليل هذا المعنى {حسْب} لـ{كفى} في (كتابِ الجُمَلِ) بقولِهِ: ((وَحسْب} مثل {كفى} إلَّا أَنَّك تخْفضُ بـ{حسْب} وتنصبُ بـ{كفى}))[٢].

ب – المعنى الثَّاني: { أَجْزَأَ، أوأَغْنى }، ذَكَرَ ابنُ فارسٍ(ت ٣٩٥هـ) مادَّة الأصل في (أجزَأَ) الَّذي يدلُّ على (الاكتفاءِ) بقولِهِ:((جَزَأَ} الْجِيمُ، وَالزَّاءُ، وَالْهَمْزَةُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، هُوَ الاكتفاء بِالشَّيْءِ))[٣]، وقد أصَّلَ لِمادَّةِ(غنى) قائلاً فيها: ((غَنِيَ} الْغَيْنُ، وَالنُّونُ، وَالْحَرْفُ الْمُعْتَلُّ أَصْلَانِ صَحِيحَانِ، أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى الْكِفَايَةِ))[٤]، إذ جعلَ{غَنِيَ} أحد معانيه: الاكتفاء.

ج – المعنى الثالث : (الاقتصارُ) وردَ الاكتفاءُ في اللغةِ بهذا المعنى، وقد ذكرهُ الجوهري(ت ٣٩٣هـ) بقوله: ((والاقتصارُ على الشيءِ: الاكتفاءُ بِهِ))[٥]، ومنه قولُ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب {عليهِ السَّلام}:((كُلُّ مُقْتَصَرٍ عَلَيْهِ كَافٍ))[٦].

٢ – الاكتفاءُ النّحوي اصطِلاحًا: وَرَدَ مصطلحُ الاكتفاءِ في كُتُبِ اللغويين العرب قديمًا كما هو الحال عند أهل البلاغَةِ، وغيرهم ولكن لا يُرادُ بهِ الاكتفاء النَّحوي، وإنَّ كثيرًا من علماءِ العربيَّةِ أشاروا إلى حقيقةِ الاكتفاءِ النَّحوي، على نحو الإشارات، وقد أوردوا له شواهدَ قرآنيَّة، ونثريَّةَ، وشعريَّة، فمثالُ ماذكَرَهُ سيبويه(ت ١٨٠هـ) من الاكتفاءِ قولُهُ:((قولُكَ: ليسَ غيرُ، وليسَ إلّا، كأنَّهُ قالَ: ليسَ إلّا ذاكَ، وليسَ غيرَ ذاكَ، ولكنّهم حذفوا ذلكَ تخفيفاً واكتفاءً بعلمِ المخاطَبِ))[٧]، فالقرينة، والسياق وعلم المخاطَب جعَلتِ المتَكَلِّم يكتَفي بالأداةِ، ويستغني بها عن المستثنى فلم

يذكرْهُ في التَّركيب، وهذا المعنى هو الذي يذهبُ إليه النَّحاة مِنَ المُحدَثين.

وما ذكرَهُ الفرَّاءُ مِنَ الاكتفاءِ إذ وجَّهَ بعضَ مواضع الاكتفاءِ في قولِهِ تعالى: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى ﴾ [طه: ١١٧]، قال:((ولم يقل: فتشقيا لأنّ آدمَ هُوَ المخاطبُ، وَفِي فعلِه اكتفاءٌ من فعلِ المرأةِ))[٨]، إذ علَّلَ إفرادَ فاعلَ الفعلِ تشقى مع أنَّهُ في الفعلِ الأولِ ثنَّى بقولِهِ:(يُخْرِجَنَّكُمَا)، مُعتمِدًا على السِّياق لأنَّ النبي والمخاطب هو آدم {عليه السلام} .

وكثيرٌ من علماءِ اللغةِ المُحدَثين أشاروا إلى الاكتفاءِ، لفظًا، ومفهومًا، وقد اعتنوا بهِ كُلَّ الاعتناءِ لأنَّهم يرونَهُ يُمثِّلُ مرحَلَةً فاصِلَةً بينَ القولِ بالعامِلِ، وجعله الحاكم على أغلبِ القواعِد النَّحويَّةِ، الَّتي منها الحذف والتَّقدير، أو عَدم الخضوعِ لنظريَّةِ العاملِ وكثير من المُحدَثين ذكروا الاكتفاءَ أمثال الدُّكتور أحمد عبد السَّتار الجواري، ففي أوّلِ كتابِهِ (نحو القرآن) وفي مبحث المبتدأ والخبر لم يرتضِ التَّأويل الذي لازمُه الحذف والتَّقدير، وبعدَ ردِّهِ على تقديرات الفرَّاءِ، والزَّمخشري قالَ:((وصفوةُ القولِ أنَّ الاكتفاءَ بالاسم المرفوع العمدة يشيع في العبارة القرآنيَّة ...))[٩]، وأخذ يُعدد في موارد الاكتفاءِ، منها قولُهُ: ((الاكتفاءُ بمجملِ ما يدلُّ عليهِ السِّياقُ مِنْ معنى الوصفِ والإسنادِ دونَ التَّقيدِ بورودِ لفظٍ يشارُ إليهِ بضميرٍ أو نحو ذلكَ، وهذه كلُّها طرقٌ في التَّعبيرِ الفنِّي جَنَى عليها تمسُّكُ النُّحاة بأجزاءِ الجملةِ، ولا سيما طرفاها اللذان يُعرفانِ بالعمدةِ، وتقديرُ مالم يذكرْ منها، وتأويلُ الكلامِ بحيث تذهبُ روعتُهُ ويضمحلُّ أثرُهُ في النَّفسِ))[١٠]، ودلالةُ كلامِه واضحةٌ في بيانِ الاكتفاءِ، وعدم رضاه بالتَّقديرِ والحذفِ، ثُمَّ الدُّكتور مهدي المخزومي الذي لم يحصرْ الاكتفاءَ بِمَوَاضِعٍ محددةٍ بل جعلَهُ شامِلاً لكُلِّ مواضع مايُسمَّى بالحذف بقولِهِ: ((كلُّ ما يُعلَمُ فحذفُهُ جائزٌ، اكتفاءً بدلالةِ القرائن، والعربيةُ أميلُ إلى الإيجازِ والاختصار، وعلى هذا يُحذفُ كلٌّ من المبتدأ والخبرِ على حدة، إذا عُلِمَ ودلَّتْ عليه القرائنُ))[١١]، وعبارة الدُّكتور مهدي المخزومي تُدلُّ على أنَّ الحذف أينما ورَدَ في اللغةِ العربية وبمعونة القرآئن فهو اكتفاءٌ، وقد مثَّل له بالمبتدأ، والخبرِ عند عدم ذكرهما، ومن المُحدَثين من كانَ واضحَ القولِ في الاكتفاءِ وهو الدُّكتور كريم حسين ناصح الخالدي، ونجدُهُ ظاهرًا في أغلبِ كُتبِه منها(البديل المعنوي من ظاهرة الحذف، ونظريَّة نحو الكلام، ونظرية المعنى في الدَّراسات النَّحويَّة)، فهو لا يرتضي التَّقديرَ ويقول بالاكتفاءِ.

وبالمُحصِّلةِ كلّ من ذَهَبَ إلى نفي قضيَّةَ التَّأويل، الَّذي يلزم التَّقدير بسبب الحذف، وإنكارها في تحليلِ النصوصِ ودراستها، فهو يقولُ بالاكتفاءِ كذلك، ومنهم الدُّكتور إبراهيم

أنيس، و الدُّكتور نعمة رحيم العزاوي، و الدُّكتور محمد حماسة عبد اللطيف، و الدُّكتور علي أبو المكارم، وغيرهم كثير، وسنتعرض لآرائهم في الفصل الثاني.

ومن المُحدَثين المعاصرين (الدُّكتور علي عبد الفتاح محيي)، الَّذي أفردَ دراسةً مستقلةً مقصودةً في الاكتفاءِ في الجملةِ القرآنيَّة لأنَّها إعجازٌ قرآني، وعليه فقد رفضَ في دراستِه هذه، الحدسَ والتَّخمين، أو التخيُّل المُستند إلى التَّأويلِ إذ ذكرَ الاكتفاءَ.

وقد وضع الدُّكتور ضرغام علي محسن تعريفًا جامعًا مانعًا للاكتفاء بقولهِ:((هو الاقْتصارُ على الملفوظِ مِنَ الكلامِ، وإنْ كانَ كلمةً واحدةً أو أكثرَ مِمَّا لم يُحققْ عناصرَ الجملةِ التَّامَّةِ عندَ النحويين، ومِنْ ثَمّ يُختزلُ كلُّ ذلكَ ويُجتزأُ بهِ، والاستغناء عنْ غيرِهِ مقدَّراً أو مضمراً، إذا تحصلتِ الفائدةُ وحَسُنَ السكوتُ عليهِ، لظهورِ المعنى بالملفوظِ نفسِهِ، واستقلالِهِ عنْ غيرِهِ، أو بالقرائنِ المقاليَّةِ أو الحاليَّةِ، وهو بخلافِ القولِ بالحذفِ والتَّقديرِ، المصطنعِ مِنْ أجلِ تصحيحِ القواعدِ، واخضاعِ النصوصِ اللغويةِ الفصيحةِ وعلى رأسِها القرآنُ الكريمُ لهذهِ القواعدِ المنطقيةِ الغريبةِ عنَ المنهجِ اللغوي، إذ هذهِ القواعدُ لا تُعنى بالدَلالةِ بقدرِ عنايتِها بالشكلِ))[١٢].

وممَّا تقدَّمَ يمكنُ للباحثِ أنْ يُعرِّفَ الاكتفاء: بأنَّهُ الجملةُ، أوالكلامُ الذي أدَّى المعنى المُراد، وأحدَثَ التَّواصلَ المنشودَ بينَ المتلقِّي، والمتكلِّم، سواءٌ تحققتْ أركانُ الجملَةِ، أم لمْ تتحقّقْ، ولايحتاجُ الأخير إلى التَّقديرِ، أو التَّأويلِ لِتماميَّةِ المعنى، والاكتفاءِ بهِ، لأنَّه محفوف بالقرائنِ، والسِّياقِ .

ثانيًا: مصطلحات ذات علاقة بمفهومِ الاكتفاءِ:

وهي المصطلحاتُ التي لها دلالات ذات علاقة بمفهومِ الاكتفاءِ، ومن اللازمِ ذكرها إذ استعملها النَّحويون قديمًا، وحديثًا وهي تدلُّ على الاكتفاءِ في الجملةِ وبمعرفتها سواءٌ القريبة منها أم البعيدة تكونَ لدينا رؤية متكاملة حولَ الموضوعِ، وسنذكرها بما يُوصِلُ المعنى بتمامِهِ:

١ – **الحذف:** يدلُّ على الأخذِ من الشَّيء فقد ذكَرَ الخليلُ بنُ أحمد الفراهيدي أنَّ الحذف هو :((قَطْفُ الشَّيْء من الطَّرَف كما يُحْذَف طَرَفُ ذَنَب الشّاة))[١٣]، فالخليل يرى أنَّ أحدَ معاني الحذف هو القطف .

أمَّا مِنْ حيثُ الاصطلاح النّحويّ فهو:((إسقاطُ جزءِ الكلامِ أو كلِّهِ لدليلٍ))[١٤]، لذا فالدليل على المحذوف ممَّا يجب بشهادة ابن جنِّي (ت٣٩٢هـ) إذ يقول:((قد حذفتْ العربُ الجملةَ والمفردَ والحرفَ والحركةَ، وليسَ شيءٌ مِنْ ذلكَ إلّا عنْ دليلٍ عليهِ، وإلّا كانَ فيهِ ضربٌ مِنْ تكليفِ عِلمِ الغيبِ في معرفتهِ))[١٥]،وهذا يقتضي وجود دلالة لأنَّ تركَ حركةٍ، أو حرفٍ، أو كلمةٍ،

أو جملةٍ من غير ما يدلُّ عليه فهو إدِّعاء معرفة الغيبِ في بيان مُراد المُتَكلِّم، وقد أكَّد هذا المعنى ابنُ السَّراج (ت ٣١٦هـ) بقولهِ:((واعلم: أنَّ جميعَ ما يُحذَفُ، فإنَّهم لا يحذفون شيئًا إلا وفيما أبقوا دليلٌ على ما ألقوا))[١٦]، فقولُهُ:(ما ألقوا)، تدلُّ على شيءٍ متيقنِ الوجودِ، إذ استعملَ الاسمَ الموصولِ (ما) وصلتَهُ ((إذ إنَّها تشعرُ أنَّ المحذوفَ كانَ موجوداً في الكلامِ المنطوقِ ثم حُذِفَ عنْ قصدٍ بعدَ ذلكَ، وهذا خلافُ الواقعِ؛ لأنَّ المحذوفَ غيرُ منطوقٍ بهِ أصلاً))[١٧].

وعليه فمعنى الحذف غير معنى الاكتفاءِ قيد البحث، والاكتفاء لا يحتاجُ إلى التَّقديرِ بخلافِ الحذفِ.

فالاكتفاءُ أولى من الحذفِ لأنَّهُ لا يستدعي إسقاطَ شيءٍ من الكلامِ، ولا يُحاول إرجاعَ المقتَطعِ بالتَّقديرِ وما ذُكِرَ مِن شجاعةِ العَرَبي إنَّما هو قلَّة الألفاظِ، والاقتِصار، وكثْرَةُ المعاني، وهذا يُستَفادُ مِن فطنَة المُخاطَب في معرفة هذه المعاني، ولا يجهلُ بها لإحاطتهِ بالسياقِ، والقرآئِن.

٢ – **التَّقديرُ:** في اللغةِ مِنْ قدَّرَ الشيءَ، أي: دَبَّرهُ وجعلَهُ مطابقاً لما أُعِدَّ لَهُ، وعلى وفقِهِ، وَقَدْرُ كلِّ شيءٍ، ومِقْدارُهُ: مِقْياسُهُ، وقَدَرَ الشَّيءَ بالشيءِ، يَقْدُرُه قَدْراً، وقَدَّرَه: قاسَه، وجعلهُ على مِقدارِهِ[١٨] ، ومِنْه قولُه تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢].

ومهما اختلفَ معنى التَّقدير وعدمُ الإتفاقِ على معنى واحدٍ نتيجته واحدة: وهي أنَّ لازم التَّقدير الحذف، فالنَّحويون كُلَّما قالوا بالتَّقدير، فلازمُه الحذف ولا ينفكَّانِ، وليس الحذفُ:((إلّا تقديرُ ما لا وجودَ له في اللفظِ، كما أنَّ التقديرَ– في مجالهِ الرئيسي– ليسَ إلّا حذفَ بعضِ أجزاءِ التركيبِ في نظرِ النحاةِ))[١٩]،

فالتَّقديرُ هو مظهرٌ من مظاهرِ التَّأويلِ وإنَّ الحذفَ صورةٌ من صورِهِ ، ويلجأ إليه النّحويون لتصحيحِ النَّصوصِ الَّتي تكون مخالفةً للقواعدِ المعياريَّةِ الَّتي فرضوها حتى تكونَ مطابقةً لما فرضوه من قبيل نظريَّة العامل، أو تحقق الإسناد.

٣ – **الاتِّساعُ:** الرَّأي الذي عليه ابن السّرَّاج أنّ العاملَ إذا سقطَ وبقي المعمولُ مع حكمِهِ الإعرابي فهذا يُسميه حذفًا، أمَّا إذا بقي العاملُ وتغيَّرَ حكمُ المعمولِ الإعرابي فهذا يُطلقُ عليهِ الاتِّساع، ولهذا فهو يرى أنَّ الاتَّساعَ ضربٌ من الحذفِ، وقد مثَّل لهُ بقولهِ تعالى : ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] ، فالعاملُ والمعمولُ كلاهما موجودٌ في الجملةِ، ولكنَّه يرى أنَّ المعنى متوجه إلى مُقدَّرٍ مجازًا فهو يرى أنَّ الأولى في المعنى وجود (أهل)، وقول العرب: بنو فلانٍ يطؤهم الطريقُ، يريدون: أهلَ الطريقِ[٢٠]، و الاتِّساعُ إنزياح طارئ عن أصل الوضع نحو:

الحذف، والزيادة، والقلب، والتّضمين، والتقديم والتَّأخير،

٤ – الإضمارُ:

يُفرَّقُ بين الحذفِ، والإضمار بأنَّ (المُضمَر) بَقَاءُ أَثَرِ الْمُقَدَّرِ فِي اللَّفْظِ ، و(المحذوفَ) ما لا أثرَ لهُ،وقد مُثّل للإضمار بقوله تعالى: ﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾ [النساء: ١٧١] أَيِ ائْتُوا أَمْرًا خَيْرًا لَكُمْ وَهَذَا لَا يُشْتَرَطُ فِي الْحَذْفِ. وَأَمَّا الْحَذْفُ فَمِنْ حَذَفْتُ الشَّيْءَ قَطَعْتُهُ وَهُوَ يُشْعِرُ بِالطَّرْحِ بِخِلَافِ الْإِضْمَارِ وَلِهَذَا قَالُوا: [أَنْ] تَنْصُبُ ظَاهِرَةً وَمُضْمَرَةً.[٢١] والمعلوم عندَ النُّحاة هناك تسامح في استعمال المصطلحات إذ يستعملون الحذف في مورد الإضمار أوالعكس، وقد استعمل أبو حيان الأندلسي المصطلحين في موضع واحد بقوله: ((وأَنْ لَوْ يَشَاءُ، جَوَابُ قَسَمٍ مَحْذُوفٍ، أَيْ: وَأَقْسَمُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا، وَيَدُلُّ عَلَى إِضْمَارِ هَذَا الْقَسَمِ، وُجُودُ (أَنْ) مَعَ (لَوْ)...))[٢٢].

وسواء فرَّقَ النُّحاةُ بين المصطلحينِ، أم استعملوا أحدَهُما موضع الآخر فلا يعني أنَّهما مُترادِفان، وعليه فمصطلحُ (الاكتفاء) أعمُّ مِن (الإضمارِ)، كون الأخير مُقيَّدًا عندَ الحذفِ ببقاءِ أثره في اللفظِ، أو معناه في النَّفس، والاكتفاءُ لم يُشترط فيه هذا، ونتيجتُه أنَّهم تعاملوا مع اللغة تعاملًا ماديًّاً مبتني على الوجودِ المادِّي المحسوس، والمعلوم أنَّ اللغة ذات طرائق في التَّعبير المعنوي تختلف باختلاف الغرض والسِّياق، وهذا الأخير يُحققه القول بالاكتفاء من دونَ القولِ بالحذفِ، والإضمارِ.

٥ – الاستغناء: وهو في اللغةِ (الاكتفاءُ) فعندما نقول أغناك الشَّيء بمعنى كفاك، واستغنيتُ بكذا عن كذا، بمعنى اكتفيتُ بهِ ((يُقَالُ: رَجُلٌ مُغْنٍ أَي مُجْزِئٌ كافٍ، قَالَ ابْنُ بَرِّيٍّ: الغَنَاءُ مصدرُ أَغْنَى عنْكَ أَي كَفاكَ.... كَقَوْلِهِ تعالى: ﴿لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾ [عبس: ٣٧]،أَي يَكُفُّه ويَكْفِيه،يُقَالُ: أَغْنِ عَني شَرَّكَ أَي اصْرِفْه وكُفَّهُ))[٢٣]،

العلاقَةُ بينَ الاكتفاءِ والاستغناء هي علاقةُ عموم وخصوص من وجه، إذ يلتقيان في أنَّهُما لا يحتاجانِ إلى تقديرٍ لتمامِ المعنى معهُما، ويفترقُ الاستغناء عن الاكتفاءِ أنَّهُ أعمُّ إذ يكونُ في الجوانبِ الصَّرفيَّةِ، والمعجميَّةِ، وفي التَّراكيبِ النَّحويَّةِ، ويختلفُ الاكتفاءُ أنَّهُ في كلِّ جملةٍ تامَّةِ المعنى لم يُذكرْ بعض من عناصِرها، ويختصُّ الاستغناء في الجملِ الَّتي يُغني فيها لفظٌ آخر من داخلِ الجملةِ، ففي جملة (أقائمٌ الزَّيدان) أغنى الفاعل (الزَّيدان) عن خبر المبتدأ (قائم)، وذلك لتمام المعنى بالفاعل[٢٤].

ويُفرِّق الدِّكتور كريم حسين ناصح الخالدي بين الاستغناء والحذف بقوله: ((الاستغناء: تعبيرٌ عن أُسلوب، أو نظامٍ في النَّظم قائمٌ برأسِهِ، امَّا

الحذف فهو: افتراضُ وجود شيء غيرُ موجودٍ في ذلك الاستعمالِ نضطرُّ إلى تقديرِه، والاستغناء لا يفترضُ وجودَ ذلك الشيءِ المحذوفِ بل هو نظمٌ تامُ المعنى بمكوناتِهِ التي وردَ بها مِن غيرِ نقصٍ، ذلك أنَّ نمطًا من التَّعبير استقل بمكوناته عن الأجزاءِ المفترضةِ لاستغنائِهِ عن ذكرها هو نمطٌ تمَّ معناهُ باجزآئه التي اقتصرَ عليها لتوافرِ الدلالةِ على المعنى من القرائنِ والسِّياقِ))[٢٥]، وهو بهذا قد أفهَمَ من تعريفِهِ الاستغناء أنَّهُ كيانٌ مُستَقِلٌّ، أمَّا الحذف فهو فرضيَّاتٌ لموجودٍ كانَ ثُمَّ حُذف، لا واقع لها، والاستغناء لهُ واقعٌ تحكمُ به القرآئن والسِّياق ودلالاتِ الألفاظِ.

ثالثًا : الاكتفاءُ عندَ القدماءِ :

لقدْ نَظَرَ النحويون القدماءُ إلى الكلامِ العربي، والقرآنِ الكريمِ فعرفوا الاكتفاءَ وكانَ حاضرًا عندهم، إذ وجدوا مِنَ الألفاظِ ما يُؤدِّي إلى معنى ظاهرٍ، وتامٍّ يمكنُ للسامعِ فهمُهُ بأدنى تأمُّل مُعتمدينَ على السِّياقِ، أو القرائنِ، أو الإيحاءآتِ في الجملةِ، وهذا بدورِهِ يجعل الجملة مُكتفية لِما يكتنِفُ الكلامَ مِن دلالاتٍ لا تحتاجُ الجملةُ معها إلى التَّقديرِ، أو التَّأويلِ، ولا تحتاجُ إلى التَّكثيرِ بالألفاظِ؛ لأنَّ الاكتفاءَ، والاقتصارَ، والاقتصادَ في الألفاظِ يؤدِّي الدَّلالةَ التَّامةَ التي لا يمكنُ للجملةِ إنْ جعلناها تامَّةَ الأركانِ أن تُؤديها، وكانَ القُدماءُ يهتمونَ بالمعاني كُلَّ الاهتمامِ، ولكن عندما تحوَّلت دراسةُ اللغةِ مِن الوصفيَّةِ العلميَّةِ إلى المعياريَّةِ التعليميَّةِ، وظهرتْ مسألةُ العاملِ، والتَّركيزُ على تحقُّقِ أركانَ الجملةِ الإسناديَّةِ، وعزْل علم المعاني عن علمِ النَّحو، صارَ النَّحو جثةً هامِدةً بلا روح، فعندما تَرِدُ جملةٌ غير تامَّةِ الأركانِ قدِروا لها، كي لا تخرجَ عن سياقِهم المعهود، فمثلًا قولُه تعالى : ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: ١٠]، هنا (لولا) في هذا التَّركيبِ لم يردْ لها جوابٌ، وعليهم أن يجتهدوا كي يُقدِّروا لها جوابًا، وقدَّرَ لها التَّبْرِيزِيُّ جوابًا قال:((تَقْدِيرُهُ لَهَلَكْتُمْ أو لَفَضَحَكُمْ أو لَعَاجَلَكُمْ بِالْعُقُوبَةِ))[٢٦]، فهل لولا هنا تحتاج إلى جواب ((لا يستدعي جوابًا ألبتةَ، فلهذا الاكتفاءُ دلالتُه))[٢٧]، ولذا قال الزَّمخشري(ت ٥٣٨هـ): ((وجوابُ (لولا) متروكٌ، وتركهُ دالٌ على أمرٍ عظيمٍ لا يكتنه، ورُبَّ مسكوتٍ عنه أبلغُ مِن منطوقٍ به))[٢٨]، ودلالةُ الآيةِ قد تكونُ أنَّ الله تعالى حِصنٌ وهو توابٌ رحيمٌ، وهو حرزٌ، وكهفٌ لمن التجأ إليه، سواء من أساء منهم ومن لم يُسِئ،[٢٩] فالآيةُ مكتفيةُ المعنى، ولا تحتاجُ إلى تقديرٍ، وقد ظهرَ الاكتفاءُ فيها للزمخشري في قوله المتقدِّم.

وعلى الرّغمَ هذا فَلَمْ تخلُ مؤلفاتُ القدماءِ، مِن ذكرِ الاكتفاءِ والعملِ بِهِ وسنقفُ على بعضٍ أقوالهم في هذه الظاهرةِ عندَ النحاةِ، وعندَ المفسِّرين.

١ – عندَ النُّحاةِ :

أ – سيبويه : ذكرَ الاكتفاءَ في مواردَ عدَّة مِن الكتابِ، وهو من الأوائلِ الذين لا تضيعُ بحضرتِهم المعاني، ويركنُ إلى السِّياقِ والقرآئنِ ففي قولِه: (ومَن قالَ ذهبَ فلانةُ قال: أذاهبٌ فلانةُ وأحاضرٌ القاضيَ امرأةٌ، وقد يجوزُ في الشِّعر موعظةٌ جاءَنا، كأنَّهُ اكتفى بذكرِ الموعظةِ عن التاءِ))[٣٠] ، إذ اكتفى عن إلحاقِ تاءِ التأنيثِ بالفعلِ(جاءنا) فلم يقُلْ جاءَتْنا مكتفيًا بدلالةِ الموعظةِ المؤنَّثَةِ.

ب – أبي الفتحِ ابن جنِّي: ويُعدُّ مِنَ النَّحاةِ الذين ذكروا الاكتفاءَ صراحَةً في كتابه (الخصائص)، وقد أفرد له بابًا واصفًا إيَّاه بقوله:((موضعٌ من العربيةِ شريفٌ لطيفٌ، وواسِعٌ لمتأمِّلِه كثير، وكان أبو علي– رحمه الله – يَسْتَحْسِنَه ويُعنى به... ومرَّ بنا منه ما لا نكادُ نُحصيه))[٣١]، ونعت ما يُسمونَه بالحذفِ بقولهِ((والحذفُ من مواضعِ الاكتفاءِ والاختصارِ))[٣٢].

ومنه ما أنشدهُ لأبي بكرٍ من {الرَّجز} قولُه :

قدْ علمتْ إنْ لمْ أجدْ مُعينًا

لأخلطنَّ بالخلوقِ طينًا[٣٣]

((يعني امرأته، يقولُ: إنْ لمْ أجدْ مَنْ يُعينُني على سقِي الإبلِ قامَتْ فاستقَتْ معِي، فوقعَ الطِّينُ على خَلُوقِ يديها، فاكتفى بالمسببِ الذي هو اختلاطُ الطِّينِ بالخلوقِ من السببِ الذي هو الاستقاءُ معَهُ))[٣٤]، فالاكتفاءُ كان حاضرًا في مقولات ابن جنِّي ، فالشَّاعرُ لم يحتجْ أن يقولَ قامتْ فسقتْ معيَ الإبل؛ فاكتفى بدلالةِ إختلاط الطِّين بالخلوقِ ، ولازمُهُ اختلاط الطين بسبب سقيها للماء.

٢ – عندَ المفسِّرين :

أ – **أبي جعفر الطَّبري:** في تفسيرِهِ ذكَرَ الموارِدَ التي سيتعرَّضُ لها منها قولُهُ : ((وتأخيرُ ما هو في المعنى مقدّمٌ، والاكتفاءُ ببعضٍ من بعضٍ، وبما يظهرُ عما يُحذفُ، وإظهارُ ما حظّهُ الحذف))[٣٥]، وهنا قد ذكر الاكتفاءَ من بابِ أنَّه سيُفسِّر ما ذُكرَ بما لم يُذكر، اكتفاءً به من غيرِ إعادة.

ب – الزَّمخشري : في تفسيره، لقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، (((أَيْدِيَهُما): يديهما، ونحوه ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]، اكتفى بتثنية المضاف إليه عن تثنية المضاف))[٣٦]،هذا ماذكره الزمخشري في الاكتفاءِ، وهي ظاهرةٌ لايكادُ يخلو منها تفسير من تفاسير كتاب الله تعالى، فهُناك مايقوم مقام الجملة عندهم الاسم أو الفعل أو غيرهما لظهور المعنى بالمذكور .

رابعًا : اللغةُ المدروسةُ عندَ القُدماءِ :

إنَّ النحويينْ استقرَوا اللغةَ العربيةَ، وقدْ ضمَّنوا حدَّ النَّحو الاستقراء فهذا أبو بكر السَّرَّاج (ت ٣١٦هـ)، يقولُ في تعريفِ النَّحو:((وهو علمٌ استخرجَهُ المتقدِّمون فيها من استقراءِ كلام

العربِ))[٣٧]، وعرَّفَهُ أبو علي الفارسي(ت ٣٧٧هـ) بأنّه :((علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب))[٣٨]، وعرَّفه ابن عصفور(ت ٦٦٩هـ) بأنّه:((علمٌ مستخرجٌ بالمقاييسِ المستنبطةِ من استقراءِ كلام العرب))[٣٩]،ولكنَّ المعلوم أنَّ هذا الاستقراء كان ناقصًا، يقول نور الدِّين السَّندي(ت ١١٣٨هـ) [٤٠]:((لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ تَتَبَّعَ أَنَّ كُتُبَ الْعَرَبِيَّةِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الِاسْتِقْرَاءِ النَّاقِصِ دُونَ التَّامِّ عَادَةً))[٤١]، فهو يجزمُ بأنَّ كُتبَ العربيَّة بناؤها قائم على هذا النَّوع من الاستقراءِ، والمرادُ بهِ تتبعُ بعض الأفرادِ، والأمثلةِ، ووضع القاعدة إذ يقولُ الدُّكتور صبحي إبراهيم الصالح:((وإنَّما أتى أولئك الباحثون من قبلُ الاستقراءَ الناقصَ، فحكَّموا المثالَ الواحدَ، أو الأمثلةَ القليلةَ في القاعدةِ))[٤٢]، ويرى الدُّكتور تمَّام حسَّان في شأنِ الاستقراء الناقص أنَّه توارث ما كان ينبغي الاقتصار عليه إذ يقول: ((ولا شكَّ أنَّ الاكتفاء بتوارث الشَّواهد دون الاستمرار في استقراء نصوص الأدب يمثل توارثًا لاستقراء ناقص قام به المتقدِّمون))[٤٣] لذا فإنَّ كثيرًا ممَّا لم يدخلْ تحتَ طائلة هذا الاستقراء، ولم يُطابقْ القاعدة المعياريَّة التي وضعوها وصفوه بأنَّه شاذٌّ، أو نادرٌ، أو قليلٌ، ولازم هذا أنَّهم لم يضعوا قواعد أخرى للكلام الَّذي لا يتَّفقُ مع قواعدهم المعياريَّة، لذا فقد فتحوا بابًا للتَّأويل، حتى يوجِّهوا ما وردَ في كتابِ اللهِ تعالى، أو من كلام العرب؛ لأنّه لا يُطابق ما فرضوه مِن قواعد نحويَّة، ومن أدوات التَّأويل القول بالحذف والتَّقدير، فيقول الدُّكتور أحمد عبد السَّتار الجواري:((وقد يكون غرضهم من التَّقدير محض توجيه للقاعدة النَّحويَّة، ومحض التزام بالصَّناعةِ الكلاميَّة، إلَّا أنَّهُ على كلِّ حالٍ عبثٌ بالنَّصِ، وخروجٌ على المعنى الَّذي أُريدَ به، وهو بعد ذلك كلّه تضييعٌ لفنيَّة الأُسلوب لا يُغتفرُ فيه التَّذرّع بالتزامِ القاعِدة الَّتي لم تستكمل أسباب قيامها بالاستقراء الشَّامِل))[٤٤]، وقصدهُ واضحٌ أنَّ استقراءهم كانَ ناقصًا.

ثُمَّ إنَّ النَّحويين وضعوا القواعد معتمدين على ما استقرؤه لبعضِ القبائلِ العربيَّةِ الَّتي تسكنُ في وسطِ الباديةِ((فقد أفرزَ الاستقراءُ الناقصُ أهم أصول التعليل..... وأصبحَ الاستقراءُ مرجعًا في تقويمِ علل النُّحاة قبولًا ورفضًا))[٤٥].، وكانت نتيجتُهُ أنَّهُم وَجَدوا كلامًا في القرآنِ الكريمِ لم يُطابقْ القاعدةَ المعياريَّةَ التي وضعوها((**وحقيقةً أُخرى هي الانتفاعُ بأساليب قُرآنيَّةٍ لم توافقْ قواعدَ النُّحاةِ، فعبثوا بها تقديرًا وتأويلًا حتى توافقَ تلكَ القواعد**))[٤٦]، ويُبدي الدُّكتور الْجواري عدمِ رضاه عن ترك القرآن في أول التَّقعيد بقولِهِ:((فلقد فرَّطوا في جانبِ المادَّةِ القرآنيَّة تفريطًا أدَّى بالنَّحو إلى إهمالِ كثير من الأساليبِ القرآنيَّة العالية الرَّفيعة))[٤٧]، ولذا فقد كانَ ردُّهُ حازمًا على اختيار الشَّواهد من الشَّعرِ العربي

دونَ كلامِ اللهِ تعالى إذ عقَّبَ بقوله:((ومن أشنعِ سقطات النّحاة أنَّهم كانوا مهازيلَ في الروايةِ فإنَّ في كُتُبِ النَّحو كثيرا مِن القواعدِ قامتْ على شواهد لا يُعلمُ قائلها بل إنَّ كثيرا مِن تلكَ الشَّواهدِ غريبٌ على أساليبِ العرب المعروفة في ما روي مِن مأثور أدبهم شعرًا ونثرًا بل هو أشبهُ شيءٍ بالدَّخيلِ المُستكرهِ بل إنَّ بعضها لايكادُ يستقيمُ له معنى))[٤٨]، ولم يرتضِ الدُّكتور خليل بنيان الحسون ترك النُّحاة الأوائل الأخذ من القرآن وقد وبَّخهم بقولهِ:((مستوفٍ كلَّ المحتاجِ إليهِ من أمورِ اللغةِ وزيادةٍ وهو مستغنٍ كلَّ الاستغناءِ بكونِهِ كلام اللهِ وبلسانِ عربي مبينٍ، عن التماسِ الحجةَ والدليلَ والشاهدَ عليهِ، ويكفيه أنَّه القرآنُ))[٤٩]، فهو مُستغني بنفسه ولا يحتاج غيره.

ولقد زاد على كلام الدُّكتور الجواري الدُّكتور زُهير غازي زاهد الَّذي عدَّ ترك الأخذ من نهج البلاغة الَّذي استقاه أمير المؤمنين{عليه السَّلام}، من القرآن الكريم وحديث الرَّسول{صلى الله عليه وآلِه وسلَّم}، وكلام العرب نقص في التَّقعيد النَّحوي من القُدماء ليس له مسوّغ لذا تراه يقول:((وجدتُ أشياء في ضمنِ نهجِ البلاغةِ لو اطَّلعَ عليه النَّحويون الأوائِل، واعتمدوها في مصادرهم لعدَّلوا من كثيرٍ من القواعدِ، واستغنوا عن كثيرٍ من التَّأويلات، فالإمام علي {عليه السلام} يمتلك بلاغة الرَّسول النَّبويَّة وفصاحته، منذُ طفولتهِ، ولذلك نجدهُ كثيرًا ما يحيل إلى القرآن الكريم وشعر العرب وأمثالهم في خطبهِ وكلامه))[٥٠].

لذا كانَ المُحدثون يؤكدون عدم رضاهم بالحذف والتَّقدير، إذ ذهبَ الدُّكتور علي عبد الفتَّاح محيي إلى أنَّ الاكتفاءَ من خصائصِ إعجازِ القرآنِ الكريمِ ، وعمَّمَ الدُّكتور ضرغام علي محسن الاكتفاء حتى جعلَهُ من خصائص اللغةِ العربيَّة الَّتي نزلَ بها القرآن الكريم، و استخرجَ أمثلةً من {نهج البلاغة} الَّذي يُعدُّ خير كلامِ العربِ وهو كلامُ أمير المؤمنين(عليه السَّلام) في {نهج البلاغة}.

وهذه اللغةُ المدروسةُ بدأت وصفيَّة استقرآئيَّة وانتهت معياريَّة عندَ بعضِ النُّحاةِ الَّذين لم يهتمُّوا بوصف اللغة العربيَّة بِقَدَرِ اهتمامِهم بوضعِ قواعدٍ معياريَّةٍ، إذ ذكرَ الدُّكتور صبحي إبراهيم في كتابه (دراساتٌ في فقهِ اللغةِ) تحت عنوان(من وصفِ الحقائقِ إلى فرضِ القواعدِ) أنَّ بدايةَ اللغةِ كانتْ وصفيةً استقرائيةً وانتهتْ معياريَّة[٥١]، ويقول الدُّكتور تمَّام حسَّان:((إنَّ تاريخَ دراسة اللغة العربيَّة ليعرض علينا في بدايتِه محاولةً جدِّيَّة لإنشاءِ منهجٍ وصفي في دراسةِ اللغةِ يقومُ على جمعِ المادَّةِ، ورواياتها ثمَّ ملاحظة المادَّةِ المجموعةِ، واستقرائِها، والخروج بعد ذلك بنتائج لها طبيعة الوصف اللغوي السَّليم))[٥٢]، إذ بيَّنَ الدُّكتور تمَّام بداية دراسة

اللغة وأنَّها بدأت بوصف اللغةِ، وجمع المادَّة ثم الملاحظة، والاستقراء، وبعدها يتمُّ وضع النتائج، وقد أشار الدُّكتور مهدي المخزومي إلى طبيعةِ اللغةِ وأول ما وُضعت بقوله:((وظيفةُ النّحوي أن يسجِّل لنا ملاحظاته ونتائج اختباراته في صورةِ أصولٍ، وقواعد تمليها عليه طبيعة هذه اللغة، واستعمالات أصحابِها، وأنْ يصفَ لنا مثلًا ما يطرأُ على الكلمةِ، أو الجملةِ، وأوضاعِها المختلفةِ))[٥٣]، فهو يرتكز على جعلِ الملاحظةِ، والوصفِ للغةِ ثم التدوين لما يحتاجه، وجعْل المنهج الوصفي منهجًا لدراسةِ اللغةِ، ولم يرتضِ منهجًا آخر، وهو يُصرِّحُ بذلك في كثير من كُتُبِهِ، منها قولُه:((ليسَ مِنْ وظيفةِ النَّحوي الذي يريدُ أنْ يُعالجَ نحواً للغةٍ من اللغاتِ أنْ يفرضَ على المتكلمين قاعدةً أو يخطِّئ لهم أُسلوباً؛ لأنَّ النَّحوَ دراسةٌ وصفيةٌ تطبيقيةٌ لا تتعدى ذلك بحالٍ))[٥٤]، فالقاعدةُ هي مرحلةٌ متأخرةٌ بعد تتبُّعِ اللغةِ، والاستقراءِ التَّامِّ لها ثمَّ يُدوِّنُ ما بهِ يُحقِّق الهدف والغاية.

والنُّحاةُ العربُ لم يضعوا قواعدَ أُخرى للكلامِ الذي لا يتَّفِقُ مع قواعدِهم، إذ اقتصروا من القواعد على ما أرادوه، ومن هُنا فتحوا بابَ التَّأويلِ، ومِنْ أدواتِهِ القولُ بالحذفِ والتَّقدير، ولذا فإنَّ الدُّكتور مهدي المخزومي عندَ ردِّه لِمَا أولهُ وقدَّرهُ النُّحويون قال:((والَّذي دعاهُم إلى هذه التَّخريجاتِ والتَّأويلاتِ ... هو ما ألزموا به أنفسَهم وألزموا به دراستَهم من منهجٍ ليس من طبيعةِ اللغةِ في شيءٍ))[٥٥]، ويُضيفُ الدُّكتور ضرغامُ علي محسن قائلًا:((فإذا ما بدا للنحويين جملةٌ تخالفُ قواعدَهم الشّكليةَ، المبنيّةَ على نظريَّةِ العاملِ، وفكرةِ الإسنادِ، وجاءَتْ مكتفيةً ببعضِ أجزاءِ الجملةِ التَّامَّةِ؛ مِنْ أجل الدلالةِ على معنى مقصودٍ لدى المتكلِّمِ، واعتماداً على قرائنِ الحالِ والمقالِ، أسرعوا إلى تأويلِها، والقولِ بالحذفِ والتقديرِ؛ لكي لا تشذَّ القاعدةُ، وتكونَ غيرَ مطّردةٍ، وإنْ كانتْ بخلافِ الاستعمالِ اللغوي المتداولِ، مِنْ تنوّعِ التَّراكيبِ لتنوّعِ المعاني، إذ المتكلِّمُ يتحررُ في كلامِهِ ولا يتقيَّدُ بنمطٍ تعبيري واحدٍ))[٥٦].

فضلاً عن فصْلَ القُدماءِ علم المعاني عن علمِ النَّحو ضيَّعَ كثيرًا من التَّراكيبِ اللغويَّة((وهذا الانحرافُ، والتضييقُ في دائرةِ الدِّراسةِ سَبَبٌ في جعلِ النحوِ دراسةً جامدةً لا روحَ فيها))[٥٧]، ولم يرتضِ الدُّكتور عبد الستار الجواري لهذا العزل وعدَّهُ فصلاً للروحِ عن الْجسدِ، وهو الَّذي سبَّبَ التَّقديرَ، والتَّأويلَ بقولِهِ:((إنَّ عزلَ معاني النَّحو عَنِ النَّحو مساءة بهِ بالغة، وجنوحٌ بهِ عن السَّبيلِ السَّوي أي: جنوحٌ وتجريدٌ للنَّحو من روحهِ حتى يصيرَ جسمًا بلا روح، وإهابًا بلا محتوى))[٥٨] ويُؤكد هذا المعنى الدُّكتور مهدي المخزومي، وعدم رضاه على فصل علم المعاني عن علم النَّحو بقوله:((وبالرَّغمِ مِنْ أنَّ عُلماءَ العربيةِ قد

فرَّقوا بين اختصاصِ النُّحاةِ، واختصاصِ أهل المعاني فإنَّنا نرى الاختصاصَ واحدًا، والتَّفرقة بينَ صحَّةِ الكلامِ، وفصاحتِه مبنيًا على اعتباراتٍ عقليَّةٍ محضةٍ))[٥٩]، وبهذا يمكنُ القول إنَّ فصل علم المعاني عن النَّحو من المسائلِ الَّتي جمَّدتْ النَّحو، وجعلتْهُ لا يُستساغُ عِندَ دَارِسِيه، وجعلهُ عبارة عن قواعد معياريَّةٍ.

ثُمَّ إنَّ اعتمادَ النُّحاةِ القضايا المنطقيَّة، والفلسفيَّةٍ في وضْعِ القواعدِ النَّحويَّةِ قد زادَها صعوبَةً وتعقيدًا، ففي (الفهرست) قالَ ابنُ النَّديم(ت ٤٣٨هـ):((وكانَ الفرَّاءُ يتفلسَف في تأليفاتِه ومصنفاتِه يعني يسلكُ في ألفاظِهِ كلامَ الفلاسفةِ))[٦٠]، هذا والنَّحو ما زال في بداياته، كيف إذا وصلَ الكلامُ في القرنِ الرَّابعِ يقولُ ياقوتُ الحموي(ت ٤٣٨هـ) عَن الرمَّاني(ت ٣٨٤هـ):((وكانَ يمزجُ كَلامَهُ في النَّحو بالمنطقِ حتى قال أبو عليّ الفارسيّ: إنْ كانَ النَّحو ما يقولُهُ الرمَّاني فليسَ معنا منه شيء، وإنْ كانَ النَّحو ما نقولُهُ نحن فليس معه منهُ شيء..... النَّحويون في زمانِنا ثلاثةٌ: واحدٌ لا يُفهمُ كلامُهُ وهو الرَّمَّاني، وواحدٌ يُفهَمُ بعضُ كلامِه وهو أبو علي الفارسيّ، وواحدٌ يُفهَمُ جميعُ كلامِه بلا أُستاذ وهو السِّيرافيّ))[٦١]، حتى أنَّ ابنَ خلدون(ت ٨٠٨هـ) لم يُعجبهُ ما آلتْ إليه اللغةُ مِنَ المنطقِ، والفلسفةِ، وابتعادِها عن السَّليقةِ حتى قالَ:((فَأصْبَحتْ صناعةُ العربيّةِ كأنَّها مِن جملةِ قوانين المنطقِ العقليّةِ، أو الجدل وبعُدتْ عن مناحي اللِّسان وملكتِه ....، وكأنَّهم لا ينظرونَ في كلام العربِ))[٦٢]، وهذه شهادةٌ لِمَنْ عاشَ تلكَ المرحلةِ ونظرَ في تأريخِ تلكَ الأُمَمِ حتى كان هذا ردُّه، وبهذا قد اتَّضَحَ اعتمادُ أكثر النُّحاةِ لِقضايا منطقيَّة وفلسفيَّة، وما نظريَّةُ العاملِ إلَّا أثرٌ من آثارِ الفلسفةِ، والمنطقِ، والكلامِ، وأهم تطبيق من تطبيقاتها.

خامسًا: النَّحو الْعلمِي، والنّحو التَّعليمِي:

كان الغرض عند القدماء من النّحو التَّعليمي هو إعانة النَّاشئة، وغير العرب على تسهيل تعلم اللغة العربيَّة قال ابنُ جنِّي في(المنصفِ) نقلًا عن أبي علي قوله:((**لأنَّ الغرضَ فيما ندوِّنُهُ من هذه الدَّواوين، ونثبته من هذه القوانين، إنما هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلِها**))[٦٣]، وما نقلَهُ الرماني في (الحدود) قوله:((فالغرض فِي النَّحْو تَبْيِين صَوَاب الْكَلَامِ من خطأ))[٦٤]، وهذا المعنى نفسُه في غرض النَّحو ذكرهُ خالد الأزهري(ت ٩٠٥هـ) بقولِه:((وفائدتُهُ معرفةُ صوابِ الكلامِ من خطئهِ))[٦٥]، فالنّحو العلمي، ما لا يحتاجُ إلى تقعيد وهو معلومٌ عندَ أهلِهِ، وهو مرحلة متقدِّمة من المعرفة، ولا يمثل الجانب الوظيفي، بل هو جانب علمي محض، لذا فإننا في كلامنا على الاكتفاء ورد نظريَّة العامل الَّذي يلزم منها ردُّ الإسناد والاكتفاء بما يحسن السكوت عليه في مرحلة النَّحو العلمي الَّتي تأبى

القول بالحذف اللازم منهُ القول بالتَّقدير، والتَّأويل، دون مرحلة النَّحو التَّعليمي، الَّتي يُتوسَّع فيها من أجل فهم المطالب.

لذا فقد عرَّف الدُّكتور محمود فهمي حجازي النَّحو التَّعليمي بقولِهِ:((هو ما يُمثِّلُ المستوى الوظيفي النَّافع لتقويمِ اللسانِ، وسلامةِ الخطابِ، وأداءِ الغرضِ، وترجمةِ الحاجةِ، وهو يركزُ على ما يحتاجُهُ المتعلِّمُ، يختارُ المادَّةَ المناسبةَ من مجموعِ ما يقدِّمُهُ النَّحو العلمِي مع تكييفها محكمًا طبقًا لأهدافِ التَّعليمِ، وظروفِ العمليَّةِ التَّعليميَّةِ))[٦٦]، سلامة اللسان غاية النَّحو التَّعليمي.

سادسًا: تقديرُ الإعرابِ وتفسيرُ المعنى:

لقد اهتمَّ النُّحاةُ بالجانبِ الشِّكلي الذي يتَّفِقُ معَ العاملِ فإذا لم يُذكرْ رُكْنٌ مِن أركانِ الجُملةِ وجبَ عندهم تقديرُ هذا الرُّكنِ وهذا تقديرُ إعرابٍ قدْ جاءَ مِن أجلِ تصحيح نظرية العاملِ أمَّا تفسيرُ المعنى فهو شرحٌ للجملةِ بأُسلوب آخرَ لا يُخالف الإعراب.

ومِمَّن فرَّقَ بينهُما سيبويه في قوله((تمثيل ولم يُتكلَّم به))[٦٧]، و ابنُ جِنِّي في كتابِهِ(الخصائص) إذ عَقَدَ فصلًا عنونَهُ بالفرقِ بينَ (تقديرِ الإعرابِ، وتفسيرِ المعنى)، إذ أوردَ فيه قوله: ((فإذا مرَّ بكَ شيءٌ من هذا عن أصحابِنَا، فاحفَظْ نفسَك منه، ولا تَسْتَرْسِلْ إليه... وإن كان تقديرُ الإعرابِ مخالفًا لتفسير المعنى تقبَّلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصحَّحتَ طريقَ تقدير الإعراب؛ حتَّى لا يَشُذَّ شيءٌ منها عليك، وإياك أن تَسْتَرْسِلَ، فتُفْسِدَ ما تُؤْثِرُ إصلاحه))[٦٨]، و قد تنبَّه على هذا الأمر ابن جني كما كان يراه فيُعبِّر عنها كثيرًا ما يستهوي من يضعُفُ نظرُه إلى أن يقوده إلى إفساد الصَّنعةِ[٦٩]، ويقصدُ بها (قوانين النَّحو)، وقد مثَّل لهُ في تفسير قولنا (أهلكَ والليلَ) أنَّ المعنى: الْحقْ أهلَكَ قبلَ الليل، وعلى هذا كان ينبغي أن يجر الليل، ولكنَّهُ وردَ منصوبًا فوجب أنْ يُقدِّرَ له ناصبًا، لذلك قدَّر النحويون أنه مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: الحقْ أهلكَ وسابِقْ الليلَ. وقد عرضَ الأُستاذ إبراهيم مصطفى نماذجَ من هذه التَّقديراتِ في كتابه (إحياء النَّحو) مُعلِّقًا عليها بقولِهِ:((فترى المحذوفَ جزءًا مِنَ المعنى كأنَّك نطقت به وإنَّما تخففت بحذفه، وآثرت الإيجاز بتركِهِ))[٧٠]، ويعيب إبراهيم مصطفى ولا يرتضي قولهم: (زيدًا رأيتُهُ) يقولون فيه رأيت زيدًا رأيتُهُ، وقوله تعالى:﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة: ٦] تقديرُهُ إنْ استجارك أحدٌ من المشركين استجارك، وقولهم (إيَّاكَ والأسد) يقدِّرون أُحذِّرُكَ واحذر الأسد إذ قال عنها ((كلماتٌ تُجتَلَبُ لتصحيح الإعراب، ولِتُكمِلَ نظريةَ العاملِ، ويسمِّي النُّحاةُ هذا النُّوعَ من التَّقديرِ، بالتَّقديرِ الصَّناعي، وهو ما يُرادُ بهِ تسويةُ صناعةِ الإعرابِ))[٧١]، ثم عقَّبَ بعدها

عن هذا التقدير والتَّوسع بقوله: ((فيه أضاعَ النَّحاة حُكْمَ النَّحو... ويقدِّرون العامل رافعًا فيرفعون، ويقدِّرون ناصبًا فينصبون، لا يرون أنَّه يتبعُ ذلك اختلاف في المعنى، ولا تبديل في المفهوم))[٧٢]، وكان عليهم النَّظر إلى مجمل الكلام مع السياق الذي يختلف المعنى فيه باختلاف المقام، والقرائن.

الهوامش:

١) معجم العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي مادَّة (كفى) ٥ / ٤١٣.
٢) الجمل في النحو ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ، ١١٦ .
٣) مقاييس اللغة، ١ / ٤٥٥ ، مادة: (جزَأ) .
٤) المصدر نفسه، ٤ / ٣٩٧ ، مادَّة: (غَنِيَ)
٥) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، الجوهري ، ٢ / ٧٩٥ .
٦) نهج البلاغة، حكمة ٥٨٤.
٧) الكتاب، سيبويه ، ٢ / ٣٤٤.
٨) معاني القرآن ، الفراء، ٢ /١٩٣ .
٩) نحو القرآن ، الدُّكتور أحمد عبد الستار الجواري، ٢٣ .
١٠) المصدر نفسه، ٢٥.
١١) في النَّحو العربي قواعد وتطبيق، الدُّكتور مهدي المخزومي، ١٥٠ .
١٢) الاكتفاءُ في نهج البلاغة دراسة في الدِّلالة النَّحويَّة، الدُّكتور ضرغام علي محسن، (أُطروحة دكتوراه)، ٨.
١٣) معجم العين ، مادة (ح ذ ف)، ٣ / ٢٠١
١٤) البرهان في علوم القرآن، الزركشي ، ٣ / ١٠٣.
١٥) الخصائص ، ابن جني ، ٢ / ٣٦٠.
١٦) الأصول في النّحو، ابن السراج ، ٢ /٢٥٤ .
١٧) الاكتفاءُ في نهج البلاغة، الدُّكتور ضرغام علي محسن،(أُطروحة دكتوراه)، ١٠ .
١٨) يُنظر: لسان العرب، ابن منظور ، ٥ / ٧٤ .
١٩) أصول التفكير النحوي، الدُّكتور علي أبو المكارم، ٢٤٩.
٢٠) يُنظر: الأصول في النحو، لابن السَّرَّاج، ٢/٢٥٥.
٢١) يُنظر: البرهان في علوم القرآن : ٣ /١٠٣.
٢٢) البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي ، ٦ /٣٩٠ .
٢٣) لسان العرب، مادة (غنا): ١٥/ ١٣٥.
٢٤) يُنظر: الاكتفاءُ في نهج البلاغة، الدُّكتور ضرغام علي محسن،(أُطروحة دكتوراه)، ١٦ .
٢٥) البديل المعنوي من ظاهرة الحذف، ١٢٢.
٢٦) البحر المُحيط في التّفسير، أبو حيان الأندلسي، ٨ / ١٩ .
٢٧) دلالةُ الاكتفاءِ في الجملة القرآنيَّة ، الدُّكتور علي عبد الفتاح، ٧٢.
٢٨) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، الزمخشري ، ٣ / ٢١٧ .
٢٩) يُنظر : دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنيَّة ، الدُّكتور علي عبد الفتاح، ٧٢ .
٣٠) الكتاب، سيبويه، ٢ / ٤٥
٣١) الخصائص، ابن جني، ٣ / ١٧٦ .
٣٢) سر صناعة الإعراب ، ابن جني ، ٢ / ٥٩.
٣٣) شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي ، ٤ / ٢٨٣.
٣٤) الخصاص ، ابن جنِّي ، ٣ / ١٧٧.
٣٥) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، أبو جعفر الطبري، ١ / ١٢ .
٣٦) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، الزمخشري ١ / ٦٣١ .
٣٧) الأصول في النحو، ابن السَّراج ، ١ /٣٥.
٣٨) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق الشاطبي، ١ / ١٨ .
٣٩) الاقتراح في أصول النحو وجدله ، جلال الدين السيوطي ، ٣٢ .
٤٠) محمد بن عبد الهادي ، نور الدين السندي: فقيه حنفي عالم بالحديث والتفسير والعربية. أصله من السند ومولده فيها، وتوطن بالمدينة إلى أن توفي. الأعلام للزركشي ٢٥٣/٦.
٤١) حاشية السّندي على سنن ابن ماجه، نور الدين السندي ، ١ / ٢٦٦
٤٢) دراسات في فقه اللغة ، الدُّكتور صبحي إبراهيم الصالح، ٣٤٢.

٤٣) الأصول دراسة إبستمولوجيَّة للفكر اللغوي عند العرب، الدُّكتور تمَّام حسَّان، ٢٨١.
٤٤) نحو القرآن ، الدُّكتور أحمد عبد السَّتار الجواري ، ٢٦.
٤٥) نظريَّة التَّعليل في النَّحو العربي بين القدماء والمحدثين، ٤٧.
٤٦) نحو القرآن، الدُّكتور عبد الستار الجواري ، ١٦.
٤٧) المصدر نفسه، ٩.
٤٨) المصدر نفسه، ٩.
٤٩) النّحويون والقرآن، الدُّكتور خليل بنيان الحسون، ٢٩٥.
٥٠) إعراب نهج البلاغة وبيان معانيها، الدُّكتور زهير غازي زاهد، ١٠.
٥١) يُنظر : دراسات في فقه اللغة، الدُّكتور صبحي إبراهيم الصالح ، ٢٦.
٥٢) اللغة بين المعياريَّة والوصفيَّة، الدُّكتور تمام حسَّان ، ٢٨.
٥٣) في النحو العربي نقد وتوجيه، الدُّكتور مهدي المخزومي، ١٩.
٥٤) المصدر نفسه، ١٩.
٥٥) المصدر نفسه،٤٣.
٥٦) دلالة الاكتفاء في نهج البلاغة ، الدُّكتور ضرغام علي محسن ،(أُطروحة دكتوراه) ٢٥-٢٦.
٥٧) المصدر نفسه، ٢٥.
٥٨) نحو القرآن ، الدُّكتور عبد الستار الجواري ، ١٦.
٥٩) في النحو العربي نقد وتوجيه ، الدُّكتور مهدي المخزومي ، ٣٥.
٦٠) الفهرست ، ابن النديم، ٩١.
٦١) معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي ، ٤ / ١٨٢٦.
٦٢) ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ابن خلدون ، ٧٧٤ .
٦٣) المنصف، ابن جني، ٢٧٩.
٦٤) رسالة الحدود، أبو الحسن الرماني، ٦٧.
٦٥) شرح التَّصريح على التّوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، الأزهري، ١ / ١٢ .
٦٦) البحث اللغوي ، الدُّكتور محمود فهمي حجازي، ١٤٢- ١٤٥.
٦٧) الكتاب، لسيبويه، ١ / ٧٢.
٦٨) الخصائص، ابن جنِّي، ١ /٢٨٤-٢٨٥.
٦٩) يُنظر : الخصائص، ابن جنِّي، ١ / ٢٨٢
٧٠) إحياء النَّحو، الأُستاذ إبراهيم مصطفى ، ٣٥.
٧١) المصدر نفسه،٣٥.
٧٢) المصدر نفسه، ٣٥.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. إحياء النَّحو، الدِّكتور إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التَّأليف والتَّرجمة والنَّشر– القاهرة، ١٩٣٧م.
٢. الأصول دراسة إبستمولوجيَّة للفكر اللغوي عند العرب، الدِّكتور تمَّام حسَّان، عالم الكتب – القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠ م.
٣. إعراب نهج البلاغة وبيان معانيها، الدِّكتور زهير غازي زاهد، مطبعة النجف ، ط١، ١٤٤١ هـ– ٢٠٢٠م.
٤. الاقتراح في أصول النحو وجدله ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح: الدِّكتور محمود فجال، هـ ، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٩ – ١٩٨٩ م.
٥. الاكتفاءُ في نهج البلاغة دراسة في الدِّلالة النَّحويَّة، إطروحة دكتوراة في جامعة كربلاء، كليَّة التربية للعلوم الإنسانيَّة، قسم اللغة العربيَّة، ضرغام علي محسن، إشراف د. ليث قابل عبيد الوائلي، ١٤٤٠هـ – ٢٠١٩م.

٦. البحث اللغوي ، الدِّكتور محمود فهمي حجازي، مكتبة غريب.
٧. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تح : صدقي محمد جميل ، دار الفكر – بيروت ،بدون ط ١٤٢٠ هـ
٨. البديل المعنوي من ظاهرة الحذف ، الأُستاذ الدِّكتور كريم حسين ناصح الخالدي، عمان – دار الصفاء للنشر والتَّوزيع، ٢٠٠٦م.
٩. الجمل في النحو ، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) ،تح: الدِّكتور فخر الدين قباوة، ط ٥، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
١٠. حاشية السندي على سنن ابن ماجه ، محمد بن عبد الهادي التتوي، أبو الحسن، نور الدين السندي (ت ١١٣٨هـ)، دار الجيل – بيروت، بدون طبعة(نفس صفحات دار الفكر، الطبعة – الثانية)، ١٤٣١هـ.
١١. دراسات في فقه اللغة ، الدِّكتور صبحي إبراهيم الصالح ، دار العلم للملايين، ط١، ١٣٧هـ – ١٩٦٠م.
١٢. دلالةُ الاكتفاءِ في الجملةِ القرآنيَّة ، الأُستاذ الدِّكتور علي عبد الفتاح محي ، المركز الوطني لعلوم القرآن، العراق – بغداد ، ط١، ١٤٣١ – ٢٠١٠م.
١٣. ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (ت ٨٠٨هـ)، تح: خليل شحادة ، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
١٤. رسالة الحدود ، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت ٣٨٤هـ)، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر – عمان، بدون ط.
١٥. سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان ، ط ١ ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
١٦. شرح التَّصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجأويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥ هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت–لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
١٧. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ) ، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط٤ ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
١٨. الفهرست ، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي المعروف بابن النديم (ت ٤٣٨هـ)، تح: إبراهيم رمضان ، دار المعرفة بيروت – لبنان، ط٢، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م.
١٩. في النَّحو العربي قواعد وتطبيق، الدِّكتورمهدي المخزومي، ط٣ ، ١٩٨٥م .
٢٠. في النحو العربي نقد وتوجيه ، الدِّكتور مهدي المخزومي، ط٢، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م، دار الرَّائد العربي، لبنان– بيروت.
٢١. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
٢٢. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، ط ٣، ١٤٠٧ هـ.

٢٣. اللغة بين المعياريَّة والوصفيَّة ، الدِّكتور تمّام حسَّان ، ط٤، عالم الكتب – القاهرة ، ٢٠٠٠م.
٢٤. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧هـ) ، تح أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف – مصر، ط ١ ، ١٤٣هـ.
٢٥. معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت،ط١، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.
٢٦. معجم العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت ١٧٥هـ) ، تح: الدِّكتور مهدي المخزومي و الدِّكتور ابراهيم السّامرائي ، دار ومكتبة الهلال ،العراق.
٢٧. مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
٢٨. المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، دار إحياء التراث القديم،ط ١، ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م.
٢٩. نحو القرآن ، الدِّكتور أحمد عبد الستار الجواري، مطبوعات المجمع العلمي العراقي– بغداد ، دون ط، ١٣٩٤هـ– ١٩٧٤م.
٣٠. النّحويون والقرآن، د خليل بنيان الحسون، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان– الأردن،ط١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.
٣١. نظريَّة التَّعليل في النَّحو العربي بين القدماء والمحدثين ، الدِّكتور حسن خميس سعيد الملخ ، ط١، ٢٠٠٠م، دار الشروق – عمَّان.
٣٢. نظريَّة التَّعليل في النَّحو العربي بين القدماء والمحدثين ، الدِّكتور حسن خميس سعيد الملخ.
٣٣. نهج البلاغة، شرح الشيخ محمد عبده ، لبنان– بيروت ، ط ١ ، ١٤٣٠هـ – ٢٠١٠م ، ٤/ ٤٩٥
٣٤. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ)، تح الجزء ١:الدّكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
٣٥. البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية – بيروت، لبنان، ط١، ١٣٧٦ هـ – ١٩٥٧م
٣٦. الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ٤، ١٤٣١هـ.
٣٧. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ)، تح: الدُّكتور عبد الله بن عبد المحسن التركيب، دار هجر للطباعة والنشر– مصر، الجيزة، ط١، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

Members of the editorial board

Prof. Dr. Ashraf Muhammad Abdul Rahman ..... Editor

Prof. Dr. Sabah Abbas Anouz ..... Editor

Prof. Dr. Abdul Hussan Jalil Al-Ghalibi ..... Editor

Prof. Dr. Mahmmoud Ali Al-Rousan ..... Editor

Prof. Dr. Nuzhat Ibrahim Al-Sabri ..... Editor

Prof. Dr. Tahir Youssef Alwaeli ..... Editor

Prof. Dr. Mushtaq Bashir Al- Ghazali. ..... Editor

Prof. Dr. Amira Jabir Hashem ..... Editor

Prof. Dr. Mustafa Tho Al-Faqar Talab ..... Editor

English language correction	Arabic language correction
Prof. Dr. Abbas Hassan Jasim	Prof. Dr. Ali Abbas Al-Aaraji

Electronic Upload

Prof. Dr. Hyder Naji Habash

Mr. Ahmad Ali

Secretary Editor

Dr. Esraa Kareem Muhammad

Ministry of High Education and
Scientific Research
Al-Kufa Univercity
Education College for Girls

ISSN 1993 – 5242

Journal of the College of Education for Girls for Humanities

Scientific Journal Issued by

College of Education for Girls University of Kufa

Editor

Prof. Dr.

Elham Mahmoud Kazem

Editorial Director

Professor Dr.

Mohammad Jawad Noureddine

Address: Rebuplic of Iraq –Najaf –P.O 199

No:33 – 17Th Year :2023

(Editor) Mobile :07804729005
(Editorial Director) Mobile :07801273466
E-mail: Muhammad-Gawad@ yahoo.com

Technical Designing by
Muhammad Al- Khazraji Bureau
07800180450 - 07740175196
Iraq - Najaf

Journal of the College of Education

for Girls for Humanities

No. 33 – 17th year: 2023

First Volume